

ضمانه

سجد امامه الخفيف مثلا لما يراه هو قومه لم يحمله سنا بعينه اعتبارا  
 بتقديره تكمي ربي ان يسجد بعد ذلك لاجل هذا السجود  
 الصادر من الامام لانه في اعتقاده خال لا يقضي السجود **قوله** ترك  
 بعض اهل كلاب او بعضا والمراد تركه يقينا اما تركه شكيا فسيجده  
 سببا مستقلا في قوله وسنك في الصلاة **قوله** ولو عمدا ولو لاجل  
 ان يسجد وتحوز نية السهو عن وقوع السبب عند المأمور  
 انه علم على خلل الصلاة نعم ان قصد به حقيقة بطلت صلته  
 لتمامه ثانيا ثم ابي من ان خلل العمدا **قوله** وتكرر في الممارر  
 بالتكرار الزيادة وقوله ترك ابي فانما اخذ من الدليل نعم لا يسجد بتكرار  
 الركن في صلاة الكسوف لانه مطلوب فيها **قوله** وقيس بذلك ابي ما  
 في الحديث من زيادة الركعة غيره وهو زيادة ركن فالشرايع الخلل  
 فالاستدلال بالحديث بطريق القياس الادون على ما فيه لا طريق  
 النص **قوله** وسجوده الجواب عن سؤال وقوله فيه اي الظهر  
**قوله** محمول الى الايقال لم يثبت انه سجد بعده حتى يكون عمدا كما  
 لا يقال لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون لا يرا والاحتمال  
 في الاعمال يسقط الاستدلال بموان القابل بالسجود بعد السلام  
 بوجوب السلام بعده ايضا فهذا الدليل ليس نصا في دعواه واما  
 نحن فلنا دليل اخر وهو ان السجود قبل السلام اخر الامور من  
 فقله عليه الصلاة والسلام وبانه عليه الصلاة والسلام امر به  
 قبل السلام وفعله تارة بعده وتارة قبله وفعله يمكن تطريق السجود  
 اليه بخلاف امره فانه معصوم فيه من السهو فبان سجد فقله المحتمل  
 على قوله الذي لا يحتمل اولى **قوله** سهوا حال من فاعل تركه اي تركه حال  
 كونه ساهيا لامن السلام لانه سجد عمدا **قوله** اما تركه تركه عمدا  
 اخذ المحترز على اللفظ والنشر المشهور وقوله وتكرر العقول  
 ابي غير تكسيرة الاحرام ومثلها الشبهة فان تكسيراها مبطل كما سدره  
 قوله على الاصل ابي القاعدة في ان ماله مبطل عمده ولا سهوه كالتفقات  
 او خطو يتي لا يسجد سهوه ولا عمده ومثله ما يبطل عمده وسهوه  
 كسلام كثير لعدم ورز السجود للدول وبطلان الصلاة في الثاني  
 نعم يستثنى من الاول اشيا منها ما ذكره بقوله وينقل ركن الاما

قوله

قوله

ما يبطلها

ما يبطلها عمده دون سهوه فسيجده وعكس محال فالاقسام العقلية  
 اربعة **قوله** وينقل ركن فولي الا فتوى هذا خارج بالاصل المذكور وقوله  
 على الاصل في ذلك وقوله وغيره ابي غير تركه اشار به الى ان الركن ليس  
 بقدر عبارة المنة مساوية لعبارة المنهاج ولذا عترضنا في المنهاج  
 بان الاول السجود ينقل مطلوب فورا غير مبطل نقله لسهوه الركن  
 وغيره نعم يستثنى منه التسليم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وان قصد عمدا ان جميع الصلاة فانه لها الذي يربطه عن التسليم  
 في سببها بخلاف القراءة فانها منتهى عنها في غير محالها ورضي بالتقديم  
 بقوله فولي الفعلي فان نقله عمدا مبطل وقوله غير مبطل نقل  
 السلام وتكسيرة الاحرام عمدا بان كسرنا ثانيا فاصدا التجرم فانه مبطل  
 لان مع افتراض صلاة الترافعة اخرى بطلت الاول وفارق نقل  
 الفعلي نقل العقول بان لا يقدر هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي  
 ولا يرد على كون نقل العقول مقتضيا للسجود نقل الصورة قبل  
 الفاتحة حيث لا يسجد له لام القيام محلها في الخلة اي قطع السفر  
 عن كونها قبل الفاتحة او بعدها وكذا يقال في نقل الصلاة على النبي  
 عليه الصلاة والسلام قبل التسليم اذ انه في المنهج بزيادة  
**قوله** لقراءة الفاتحة اي سوا قصد القراءة امر لا كما استظهر  
 في خلاف الزبيري ومثل الفاتحة التسليم بخلاف القنوت فانه  
 يشترط فيه القصد فاذا قننت قبل الركوع بقصد القنوت سجد  
 وان اعادة بعده **قوله** في القعود متعلق بقوله كونه وانما  
 به الى ان النقل في ركن فولي بخلافه في القصر فانه مبطل والمكرار  
 القعود الذي ليس بدلالة القيام وان كان يصلي من قعود لغيره او  
 غيره **قوله** ترك التحفظ فيه ان التحفظ ليس بعضها من الصلاة بل  
 بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد له الا ان يقال ان التحفظ لما  
 كان ماسورا به امر موسدا بشبهه البعض في التاكيد فطلب السجود  
 له فقولهم لا يسجد الا لترك البعض ابي او ما سببه في التاكيد **قوله**  
 سوا صفة سجود في امر موسر لانه لا بد من التحرز عن الخلل في الصلاة  
 وجوبا او تركه كتاكيد التشهد نظير في التاكيد والماصل انه لا يسجد لترك  
 التسليم ولا للصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام قبل التشهد او القنوت

لهذا بان كان صلي

القاهرة الغافل

والايجاب